لاشعارها بالتانيث ثم رددت اللام اعني اليا المحذوفة صارا
كيتا وذيا كجي وانما فتحت اليا لاقتضا سكونها قلب الواو يا
لان الواو واليا اذا اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون
قلبت الواو يا فيلزم اجتماع اربع يات مع الكسرة **قوله**
لما فيهما من الاشعار بالتانيث اي وتا التانيث تحذف للنسب
ثم **قوله** وان لم تكن متمحضة للتانيث بل له وللعوضية
وللالحاق بقفل وجذع كما في النفس يج **قوله** كتا بنت
واخت اي في العوضية عن اللام المحذوفة ... وفي
الاشعار بالتانيث كما سيصرح به ويرد عليه انه يلزم
اجتماع علامتي تانيث الا انه يقال الممتنع اجتماع علامتين
متمحضتين للتانيث مع ان الالف تقلب يا حال النصب
والجر فيحتاج الى التا **قوله** وعلى هذا اي ظاهر مذهب
سيبويه ينبني ما سبق من ان سيبويه يقول في النسب
الى كلتا كلوي برد اللام وحذف التا واما حذف الف التانيث
فقد اسلفنا توجيهه **قوله** الى ان التا زائدة اي لا عوض
عن اصل هو اللام **قوله** والمشهور في النقل الخ مغاير
لما سبق انه ظاهر مذهب سيبويه لان اللام على هذا
موجودة اصلها واو وقد بدلت تا وعلى ما سبق محذوفة
والتا عوض **قوله** التي هي لام الكلمة واصلها كلوي وقيل
كلتيا فاصلها يا فارضي **قوله** اشعارا بالتانيث ولم
يكتفوا في التانيث بالالف لان الالف تقلب يا في النصب
والجر فارضي **قوله** فالذي ينبغي الخ فيه انه حينئذ
مثل حبلى فيجوز فيه كلتوي وكلتاوي ايضا الا ان يقال
الحصر اضافي بالنسبة الى منع كلوي الخ **قوله** ولا يمتنع ان
يقال الخ يحتمل ان يكون جوابا عما وقع في كلام من جرى على
ظاهر مذهب سيبويه من التعبير بالبدل ويحتمل انه
توفيقه بين هذا المذهب وما قدمه عن جمهور البصريين
ونقل ايضا عن سيبويه وقوله اذ القصد هنا المعاني
اي العوضية **قوله** فرقا يذكر في موضعه حاصل الفرق

الاني

الاني ان العوض يكون في غير موضع المعوض عنه كهمزة
ابن وتا سفيريج بخلاف البدل قال شيخنا هذا وان
كان حاصل ما يأتي الا انه لا يناسب هنا لان التا في كلتا
في موضع الواو ... قلنا انها بدل او عوض ولعل المناسب
هنا الفرق بان الحرف اذا حذف وجعل موضعه حرف آخر
كان عوضا وان لم يحذف بل قلب الى حرف آخر كان بدلا **قوله** كلا
... واي تمثيل للمنسوب والمنسوب اليه **قوله** فان كان
ثانيه حرفا صحيحا الخ اعلم انه قد تقررت الكلمة الثنائية
اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها شدد الحرف الثاني منها
سوا كان حرفا صحيحا او حرف علة نحو اكثرت من الكم ومن
الهل ومن اللو ليكون على اقل وزان المعربات واما اذا
جعلت علما لغير اللفظ وقصد اعرابها فلا يشدد ثانيهما
اذا كان صحيحا نحو جاني كم ورايت منا بل لا يلزم التغيير
في اللفظ والمعنى معا من غير ضرورة فان كان الثاني
حرف علة للموقف ولا زيد حرف من جنسه وان لزم منه
التغيير في اللفظ والمعنى معا للاضطرار الى الزيادة
لان عدمها يودي الى سقوط حرف العلة لالتقائه ساكنا
مع التنوين فيبقى المعرب على حرف واحد وهو مرفوض
في كلامهم وان جعلت علما للفظ او لغيره ولم يقصد
اعرابها فيهما فلا زيادة اصلا هذا ملخص ما في الرضي
وشرح الشافية للسيد مع زيادة اذا علمت ذلك ظهر لك ان
قوله فان كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه
فيه نظر لان الثنائي الذي جعل علما للفظ وقصد اعرابه
يجب تضعيف ثانيه صحيحا او معتلا فيجب حينئذ في النسب
اليه التضعيف والثنائي الذي جعل علما لغير اللفظ
وقصد اعرابه يجب فيه عدم التضعيف ويمكن الاعتذار
بتوزيع كلام الشارح على الحالين المذكورين فتامل **قوله**
ولو دي عبارة المرادي والتوضيح والتصريح الرماميني
عليه للتسهيل لوي كما يقال في النسبة الى دو وجو دوي وجوي

اذا كان ثانيه حرفا صحيحا ... النسب اليه عدم التضعيف

لا اخ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1